



طالب بن محفوظ، هاني اللحاني، سلمان السلمي، عبد الكريم المربع، أحمد، السيد مكة المكرمة. (تصوير: حسن القربي)

مؤتمر مكة يقدر تخصيص خادم الحرمين الشريفين مليار دولار لإعمار غزة

مطالبة بصيانة منصب الإفتاء وتحذير من الإغراءات المؤثرة



د. عبدالله التركي ود. يوسف القرضاوي ومفتيا عمان ولبنان في جلسة الأمس في مكة المكرمة.

تمن العلماء والفقهاء المشاركون في المؤتمر العالمي للفتوى الذي اختتم أمس أعماله في مقر رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة اهتمام خادم الحرمين الشريفين المنتخب بالقضية الفلسطينية عامة، وبموقفه الإنساني تجاه أهالي غزة وما أصابها من تدمير بسبب الإجماع الإسرائيلي، وتخصيصه مليار دولار لإعمار غزة، وما قام به سابقاً من رعاية للمصالحين، وحرصه على مؤتمر القمة العربي المنعقد في الكويت على رأس الصدع وجمع الكلمة والعمل المشترك الجاد.

وقد أصدر المشاركون بيان مكة المكرمة بشأن جرائم الحرب الإسرائيلية، دعوا إلى رفع الحصار الإسرائيلي «الظالم» على قطاع غزة وتوجيه كافة المساعدات الإغاثية والإنسانية لهم، والسعي بكل الوسائل القانونية والإعلامية لدى الهيئات والمنظمات الدولية والحقوقية لمحاكمة «القتلة الإسرائيليين» وقبائل الكيان الصهيوني

الإسرائيلية على غزة، والتأكيد على مشروعية المقاومة الفلسطينية ضد المحتل، وضرورة وقف حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

ميثاق الفتوى

وقد أصدر المؤتمر ميثاقاً موحداً للفتوى يلتزم به كل المفتين، يتضمن عدة بنود أهمها: عدم الفتوى في المسائل القضائية التي تحتاج إلى سماع أقوال الأطراف الأخرى، وكذلك القضايا العامة التي تحتاج إلى نظر جماعي.

يحرم على المفتي الإفتاء في عدة أحوال هي: إذا كان لا يعلم حكم المسألة أصلاً، ولا يستطيع استنباط حكمها وفق الأصول الشرعية.

إذا يتدخل هو المفتي في إصدار الفتوى إذا خشي أن تؤدي إلى مآلات غير محمود.

إذا خشي إلحاق الضرر به إذا كانت المسألة محل الفتوى غير واقعة.

شروط وصفات المفتي

وحدد الميثاق شروط المفتي وهي: الإسلام، البلوغ، العقل، العلم بالأحكام الشرعية وأدلتها، العدالة (أمن أختل دينه أو فسدت مروءته لا يصلح

للفتوى). كما حدد الميثاق الصفات التي يجب توافرها في المفتي وهي: أن يكون صحيح التمييز، جيد الفطنة، قليل السهو والغفلة، يتوصل بذكائه إلى إيضاح من أشكل وفصل ما أعطل، وأن تكون له معرفة بأحوال المستفتين وبالوقائع الذي يعيشون فيه، وأن تكون لديه خبرة في تنزيل الأحكام على الوقائع من خلال التتلمذ على من سبقوه ممن صقلتهم التجربة.

وأوضح الميثاق آداب المفتي وهي: الإخلاص لله تعالى ومراقبته، ومشاورة أهل العلم والاختصاص عند الالتباس، والتوقف عن الإجابة عند عدم التوصل إلى الحكم وعدم التخرج من قول "لا أدري"، وعدم التردد في الفتوى عند ظهور الحكم، والمحافظة على أسرار المستفتين.

أما الآداب التي يجب توافرها في المستفتي فهي: تجنب السؤال عما يؤدي إلى الارتياح في الدين والعمل، والبحث عن المفتي الأهل، والتأدب مع المفتي وعدم التلبس عليه.

مشكلات الفتوى

وتضمن الميثاق أهم المشكلات التي تواجه الفتوى في الوقت الراهن وهي: ابتعاد بعض المتصدين للفتوى عن منهج الوسطية المبني على التحاب

والسنة النبوية المطهرة وسلوكهم كفريقين متطرفين إما التشدد أو التساهل المفرط، وصدور بعض الفتاوى براء شاذة عارية عن الدليل الصحيح المعتبر، وانفراد بعض المتصدين للفتوى بإفتاء في نوازل تحمس المجتمعات وتتصف بطابع العموم، وصدور بعض الفتاوى المخالفة لأصول الاعتقاد، الانتصاب للفتوى ممن لم تتحقق فيه شروط المفتي وصفاته وأدابه.

محاكمة «القتلة» الإسرائيليون» بكل الوسائل القانونية والإعلامية

ودعا الميثاق المسؤولين والقائمين على وسائل الإعلام المختلفة سواء القنوات الفضائية أو الصحف أو المواقع الإلكترونية وغيرها عدم تمكين غير المؤهلين للفتوى علماً وعدالة من التصدي لها، وعدم نشر الفتاوى الشاذة والترويج لها،

والاستعانة بأهل العلم المؤهلين لمعرفة ما يجوز نشره وما لا يجوز. ودعوة العلماء والمتصدين للفتوى إلى استثمار وسائل الإعلام المختلفة في نشر الفضيلة والعلم الشرعي وما يؤدي إلى صلاح الأمة والنهوض بها.

الفتوى والضرورة

كما دعا الميثاق إلى ضبط الفتاوى القائمة على الضرورات من خلال صدورها عن الاجتهاد،

الجماعي وإن يستعان في تقدير الضرورات والأمور المتخصصة بأهل الاختصاص، ولا يتم تعميم الفتوى الخاصة بالمنجنية على أساس الضرورة على جميع الأحوال والأزمان والأشخاص إذ أن الضرورة تقدر بقدرها، والتأكيد على أن فتوى الضرورة حالة استثنائية تنتهي بمجرد انتهاء موجهيها، وأهمية الاعتناء في الإفتاء للأقليات المسلمة بالقواعد الفقهية الميسرة.

ضوابط الفتوى

وطرح الميثاق عدة حلول وضوابط لتحل الفتوى مكانها اللائق، هي: تعميق الشعور لدى المجتمع والأفراد بأهمية منصب الإفتاء، وتأسيس الفتوى على علم صحيح مبني على القرآن الكريم والسنة النبوية أو ما يرجع إليها من إجماع أو قياس صحيح أو أصل شرعي معتبر، والحذر من أي ضغوط أو إغراءات قد تؤثر على المفتي في إصدار فتاواه، والحذر البالغ في الحكم بتكفير أحد من المسلمين فلا يجوز تكفير مسلم إلا بآتيانه أحد نواقض الإسلام لا يقبل تأويلًا، والحذر من الفتاوى الضالة التي تدعو الناس إلى سفك الدماء المعصومة بغير حق، والحذر من الحيل الباطلة للوصول إلى استباحة المحرمات في الشريعة، وعدم التوسع في الخلاف الفقهي في الفتوى، والتحذير من الفتاوى الشاذة والأخذ بها، وإتباع المنهج الوسطي في الفتوى والابتعاد عن التشدد أو عن مطلق التخفيف، ووجوب قيام المفتين بواجباتهم والتصدي للفتاوى الباطلة والشاذة والرد عليها، والحذر من التساهل في الفتوى سواء أكان في طلب الأدلة وطرق الأحكام أو بطلب الرخص، ولا يصير المفتي إلى التلقيق أو القول المرجوح ولا العمل بالرخصة الفقهية إلا بعد تحقق شروطها، ومراعاة

تغير الفتوى في الأزمنة والأمكنة.

ودعا البيان الختامي لمؤتمر الدول الإسلامية إلى العناية بمؤسسات الفتوى وتوفير المفتين في مختلف أنحاء كل دولة تيسيرًا على الناس، كما دعا القائمين على وضع الفتاوى الجماعية، ودعوة الدول الإسلامية إلى صيانة منصب المفتي من خلال اتخاذ الوسائل الكفيلة بجعل المفتي الأهل المعين من قبل ولي الأمر مستقلًا في فتواه بعيدًا عن المؤثرات غير الشرعية.